مجموعة الرسائل الجامعية

أسباب نقض الأحكام القضائية لدى المحاكم الشرعية

دراسة على محكمة الاستئناف الشرعية

القاضي الدكتور
وليد خالد بكليزي

الفهرس

الملخص..... 17
المقدمة..... 19
التمهيد..... 29

الفصل الأول

نقض الأحكام القضائية في الفقه الإسلامي ومحكمة الاستئناف الشرعية

المبحث الأول: مفهوم النقض والألفاظ ذات الصلة..... 39
المطلب الأول: النقض في اللغة..... 39
المطلب الثاني: النقض في الاصطلاح..... 40
المطلب الثالث: الألفاظ ذات الصلة..... 44
المبحث الثاني: ركن النقض، صيغه..... 48
المطلب الأول: الركن لغة واصطلاحاً..... 48
المطلب الثاني: صيغ نقض الأحكام القضائية..... 50
المبحث الثالث: مشروعية نقض الأحكام القضائية..... 52
المبحث الرابع: حكم نقض الأحكام القضائية وتوقفها على الطلب..... 57
المطلب الأول: حكم نقض الأحكام القضائية..... 57
المطلب الثاني: توقف نقض الأحكام القضائية على الطلب..... 61
المبحث الخامس: صاحب الولاية في نقض الأحكام القضائية وشروطه..... 66
المطلب الأول: الإمام ومن ينوب عنه..... 66
المطلب الثاني: القاضي المطلع على أحكام غيره من القضاة ضمن ولايته
والقاضي مصدر الحكم..... 67
المطلب الثالث: هيئة قضائية مختصة لنقض الأحكام القضائية..... 68
المطلب الرابع: شروط الجهة الناقضة للأحكام القضائية..... 71

الفصل الثاني

أسباب النقض الشكلية (الإجرائية)

المبحث الأول: الأسباب المتعلقة برفع الدعوى وقيدها 81
المطلب الأول: عدم ذكر عنوان للمدعى عليه في لائحة الدعوى 81
المطلب الثاني: عدم إبراز المدعي مستندات الدعوى الضرورية 83
المطلب الثالث: عدم دفع المدعي الرسوم القانونية 86
الفرع الأول: عدم دفع المدعي رسم الدعوى المستقلة 87
الفرع الثاني: عدم دفع المدعي رسم الدعوى الحادثة 87
الفرع الثالث: إكمال الرسم القانوني 88
المبحث الثاني: الأسباب المتعلقة بالتبليغ القضائي 91
المطلب الأول: ورقة التبليغ وشكلها 91
المطلب الثاني: عدم تبليغ المدعى عليه جلسة المحاكمة وموعدها 94
الفرع الأول: عدم تبليغ المدعى عليه موعد الجلسة الأصلية 95
الفرع الثاني: عدم تبليغ المدعى عليه موعد الدعوى الحادثة 97
الفرع الثالث: عدم تبليغ المدعى عليه موعد الجلسة بعد إسقاطها أو وقف السير بها 98
الفرع الرابع: عدم تبليغ المدعى عليه موعد بعض الإجراءات 98
المطلب الثالث: المُبَلّغ إليه 100
الفرع الأول: تبليغ من ينوب عن المُبلغ إليه 101
الفرع الثاني: تبليغ ممثل المبلغ إليه القانوني 104
الفرع الثالث: تبليغ مقيد الحرية (السجين المُعْتقل) 106
الفرع الرابع: تبليغ من لا يملك أمر حضوره للمحكمة كأفراد القوات المسلحة 108
الفرع الخامس: تبليغ مجهول محل الإقامة 109
المطلب الرابع: المُبلغ (المُحْضِر) وواجباته 117

الفرع الأول: عدم شرح المحضر كيفية إجراء التبليغ على الورقة القضائية 117
الفرع الثاني: عدم الإشهاد على ورقة التبليغ 119
المبحث الثالث: الأسباب المتعلقة بسير المحاكمة 122
المطلب الأول: عدم سؤال الخصم عن الدعوى 122
الفرع الأول: عدم سؤال الخصم عن كامل الدعوى 122
الفرع الثاني: عدم سؤال الخصم عن عنصر من عناصر الدعوى 123
الفرع الثالث: عدم سؤال الخصم عن الدفع 124
المطلب الثاني: عدم إجابة المحكمة طلبات الخصوم 126
المطلب الثالث: محاكمة المدعى عليه غيابياً 127
المبحث الرابع: الأسباب المتعلقة بطرق الإثبات 135
المطلب الأول: البينة الشخصية 135
الفرع الأول: أداء الشهادة 135
الفرع الثاني: مناقشة الشهود وسؤال المشهود عليه عنهم 139
الفرع الثالث: إغفال المحكمة الابتدائية البينة الشخصية 140
الفرع الرابع: ما يتعلق باعتماد المحكمة للبينة الشخصية 143
الفرع الخامس: عدم كفاية البينة الشخصية للإثبات 149
المطلب الثاني: البينات الكتابية 150
الفرع الأول: عدم تكليف المدعي إبراز البينة الكتابية لإثبات واقعة مؤثرة في نتيجة الحكم 150
الفرع الثاني: شروط اعتماد البينة الكتابية باعتبارها وسيلة إثبات للحكم 152
الفرع الثالث: عدم كفاية البينة الكتابية للإثبات 154
الفرع الرابع: ما يتعلق بتعجيز المدعي عن الإثبات 156
المطلب الثالث: الخبرة الفنية 162
الفرع الأول: عدم لجوء المحكمة إلى الخبرة الفنية في الإثبات 163
الفرع الثاني: شروط الاعتماد على الخبرة الفنية كوسيلة إثبات 166

المطلب الرابع: اليمين 170
المبحث الخامس: الأسباب المتعلقة بالخبرة التقديرية 176
المطلب الأول: عدم لجوء المحكمة إلى الخبرة التقديرية 176
المطلب الثاني: حق انتخاب الخبراء 176
الفرع الأول: انتخاب خبراء غير ملزمين 177
الفرع الثاني: انتخاب خبراء ملزمين 177
المطلب الثالث: شروط اعتماد المحكمة للخبرة التقديرية 178
الفرع الأول: من حيث أوصاف الخبراء 179
الفرع الثاني: من حيث عدد الخبراء 179
الفرع الثالث: وجوب حضور الخبراء وقت الإخبار إلى مجلس القضاء 182
المطلب الرابع: أساس تقدير الخبراء للخبرة 183
الفرع الأول: تعيين أساس التقدير 184
الفرع الثاني: اتفاق الطرفين على أساس التقدير 184
الفرع الثالث: تقدير القيمة يكون بقيمته يوم قبضه عند كساد العملة 184
المطلب الخامس: موانع اعتماد المحكمة على الخبرة التقديرية 185
الفرع الأول: عدم تحري الخبراء 186
الفرع الثاني: الجهالة 186
الفرع الثالث: الإجمال 187
الفرع الرابع: التناقض 190
المبحث السادس: الأسباب المتعلقة بالحكم القضائي 191
المطلب الأول: شروط سبق إصدار الحكم القضائي 192
الفرع الأول: سؤال الخصمين عن أقوالهما الأخيرة وإعلان ختام المحاكمة 192
الفرع الثاني: الطلب من المدعي 192
المطلب الثاني: صورة الحكم القضائي وقالبه 194
الفرع الأول: أن يكون مكتوباً 195
195 .....

الفرع الثاني: أن يكون مؤرخاً وموقعاً 196
المطلب الثالث: إعلام الحكم القضائي 200
الفرع الأول: اسم القاضي 200
الفرع الثاني: أسماء الخصوم وموضوع الدعوى 201
الفرع الثالث: الأسباب الثبوتية 202
المطلب الرابع: شروط صيغة الحكم القضائي 203
المطلب الخامس: قوادح الحكم القضائي 204
الفرع الأول: مخالفة شروط الفقرة الحكمية 204
الفرع الثاني: مخالفة الحكم للأسباب الثبوتية 208
الفرع الثالث: عدم تضمين الحكم ما يجب الحكم به 211

الفصل الثالث

أسباب النقض الموضوعية

المبحث الأول: الأسباب المتعلقة بإغفال المحكمة لصريح نصوص القانون الموضوعية 216
المطلب الأول: جلسة المصالحة بين الطرفين المتداعيين 216
الفرع الأول: إغفال المحكمة عقد جلسة مصالحة بين الطرفين ابتداء 216
الفرع الثاني: عدم بذل المحكمة جهدها بالإصلاح بين الطرفين المتداعيين 217
المطلب الثاني: وجوب التحري في دعاوى التفريق للشقاق والنزاع، والحجر، وإثبات المفقود 220
الفرع الأول: إغفال المحكمة الابتدائية أصل التحري 220
الفرع الثاني: قصور المحكمة الابتدائية في التحري 222
المطلب الثالث: مراعاة الآجال والمدد القانونية ومبدأ سريانها 224
المطلب الرابع: إغفال المصلحة المتوخاه من النص الموضوعي 230
الفرع الأول: تكليف الطرفين الاتفاق على المشاهدة والاستزارة 230
الفرع الثاني: عرض المحكمة كيفية المشاهدة على طرفي الدعوى والاستماع لأقوالهما 232

الفرع الثالث: استماع المحكمة لأقوال الطرفين حول عرضها 232
الفرع الرابع: تحديد المحكمة وقت المشاهدة والاستزارة بما يحقق المصلحة 233
المطلب الخامس: العقوبة المقررة بالنص القانوني 237
الفرع الأول: العقوبة المالية 237
الفرع الثاني: العقوبة المادية 237
المطلب السادس: الكفالة لضمان الحق القانوني 239
المطلب السابع: عدم شمول الحالة بنص ساري المفعول بالاحتكام إلى نص تم تعديله 241
المبحث الثاني: الأسباب المتعلقة بخطأ فَهْم المحكمة للنصوص القانونية الموضوعية 243
المطلب الأول: فَهْم المحكمة لمعنى نشوز الحامل 243
المطلب الثاني: فَهْم المحكمة لمعنى الدهش 246
الفرع الأول: عدم قبول المحكمة الابتدائية رجوع المدعى عليه عن إقراره بالدهش أمام المفتي 246
الفرع الثاني: عدم تحقيق المحكمة بالظروف والملابسات التي أدت إلى الدهش 247
المطلب الثالث: فَهْم المحكمة لمعنى المَبيت 250
المطلب الرابع: فَهْم المحكمة لمعنى الإبراء من المهر 252
المبحث الثالث: الأسباب المتعلقة بإغفال المحكمة التحقيق في الدعاوى المتعلقة بالنظام العام 256
المطلب الأول: الطلاق 256
المطلب الثاني: الرجعة 258
المطلب الثالث: العدة 259
المطلب الرابع: تحقيق المحكمة منعاً للتواطؤ على النظام العام 260
المبحث الرابع: الأسباب المتعلقة بشروط الدعوى الصحيحة وعناصر الدعوى الموضوعية 262
المطلب الأول: أهلية التقاضي 262

الفرع الأول: عدم تحقق المحكمة من أهلية الطرفين من تلقاء نفسها .. 263
الفرع الثاني: عدم تحقق المحكمة من أهلية الطرفين بناء على طلب الخصمين أو أحدهما 264
المطلب الثاني: الصفة القانونية تبعاً لموضوع الدعوى 264
الفرع الأول: حقوق العباد 265
الفرع الثاني: حق الله تعالى 266
المطلب الثالث: عدم توافر الخصومة الحقيقية في موضوع الدعوى 270
الفرع الأول: عدم صحة الخصومة 270
الفرع الثاني: عدم اكتمال الخصومة 272
الفرع الثالث: عدم استمرار الخصومة في موضوع الدعوى 273
المطلب الرابع: عدم وضوح عناصر الدعوى الموضوعية 276
الفرع الأول: دعوى إثبات الزواج 277
الفرع الثاني: دعوى التفريق للغيبة والضرر 278
الفرع الثالث: دعاوى النفقات 279
المطلب الخامس: عدم إزالة التناقض 283
الفرع الأول: تناقض المدعي مع نفسه 284
الفرع الثاني: تناقض المدعي في بيناته 284
المبحث الخامس: الأسباب المتعلقة بالتحقق والأيمان وقواعد الترجيح 287
المطلب الأول: التحقق 287
الفرع الأول: تجاوز المحكمة للتحقق في دعوى التفريق للشقاق والنزاع 287
الفرع الثاني: تجاوز إثبات باقي عناصر الدعوى 289
الفرع الثالث: خطأ المحكمة في تطبيق التحقق 290
المطلب الثاني: الأيمان 293
الفرع الأول: ما لا يثبت إلا باليمين 393
الفرع الثاني: عدم تحليف اليمين المتممة باختلاف موضوع الدعوى 298
الفرع الثالث: قصور اليمين المتممة 301
المطلب الثالث: قواعد ترجيح البينات 304

الفرع الأول: إغفال المحكمة العمل بترجيح البينات ابتداء 305
الفرع الثاني: خطأ المحكمة في تطبيق ترجيح البينات..... 306
الفرع الثالث: قَلْب المحكمة عبء الإثبات 307
المبحث السادس: الأسباب المتعلقة بالتحكيم القضائي..... 312
المطلب الأول: صفات الحكمين وشروطهما 312
المطلب الثاني: موانع اعتماد المحكمة على تقرير الحكمين 317
الفرع الأول: موانع عائدة إلى قالب تقرير الحكمين وصورته 317
الفرع الثاني: موانع عائدة إلى عمل الحكمين..... 320
المطلب الثالث: تجاوز الحكمين حدود وظيفتهما..... 332
الفرع الأول: بحث الحكمين لموضوع الطلاق والمهر..... 332
الفرع الثاني: قيام الحكمين بتقدير قيمة الليرة الذهبية..... 333
الخاتمة .....
المصادر والمراجع..... 335
السيرة الذاتية للمؤلف 339
359